



# لماذا تُعدّ العلاقة المتبادلة بين المجتمعات أمرًا بالغ الأهمية: كيف يمكن للمساعدات الدولية أن تعزز الصمود المحلي والتعايش في السودان



حقوق التصوير: ساري عمر

## جدول المحتويات

3	الملخص التنفيذي
4	المقدمة
6	محركات التغيير في العلاقات المجتمعية
9	خصائص العلاقة المتبادلة
13	العلاقة المتبادلة في الواقع: دراستان من المناطق الريفية والحضرية
13	دراسة الحالة 1: الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتعاون بين المسيرية والنوبة خلال فترات النزاع
15	دراسة الحالة 2: المساعدة الذاتية الحضرية من خلال تقاسم الغذاء وسبل العيش خلال فترات الأزمات الحادة
16	الخاتمة
17	التوصيات

## الملخص التنفيذي

منذ الاستقلال، شهد السودان نزاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثّرت تأثيرًا واسع النطاق على سبل كسب العيش وعلى العلاقات بين الأفراد والمجتمعات. وقد أدت الحوكمة الضعيفة المستمرة وتكرار النزاعات إلى فرض ضغوط هائلة على سكان السودان ومجتمعاته، مما دفعهم إلى البحث عن سبل بديلة للبقاء والمقاومة على مرّ الزمن.

تُعدّ العلاقة المتبادلة – أي شبكات العلاقات التي تنشأ بين المجموعات والمجتمعات في السودان والتي تؤدي إلى اعتماد متبادل في تلبية بعض الاحتياجات – أحد أساليب التصدي لهذه الضغوط. تستخدم المجتمعات وقادتها هذه الاستراتيجيات لمعالجة مواطن الضعف والنزاعات المحلية، والمساهمة في الحفاظ على قدر من الأمن وسبل العيش. فالعلاقة المتبادلة تقوم على تبادل المنفعة بين الأطراف المختلفة، مما يُسهم بدوره في الحفاظ على علاقات سلمية مستدامة.

تشمل العوامل التي تدعم ترسيخ العلاقة المتبادلة: التعاون التاريخي بين المجتمعات، ووجود قيادة محلية موثوقة وفعالة، والشراكات المبنية بشكل مشترك والتي تحقق منفعة متبادلة، بالإضافة إلى الدعم المقدم من نشطاء المجتمع المدني ذوي الخبرة والمهارات. أما العوامل التي تعيق هذه العلاقة، فتشمل التصرفات المزعزعة من أحد الأطراف، كنهب الماشية أو دعم حملة عسكرية حكومية، إذ إنها تقلل من الثقة وتخلق مظالم متراكمة. ومن أكثر العوامل تأثيرًا على العلاقة المتبادلة هو الضغط الذي يمارسه الفاعلون الخارجيون – خاصة على المستوى الوطني – لدفع المجتمعات نحو المواجهة بدلاً من التعاون. وقد تفاقم هذا الضغط بعد اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، مما زاد من هشاشة المجتمعات وهدّد الجهود المبذولة لترسيخ العلاقة المتبادلة.

تُعدّ العلاقة المتبادلة أساسًا للتعايش السلمي. إذ إن المنافع المتأتبة منها، لا سيّما في تلبية الاحتياجات الأساسية، تُحفّز على معالجة المظالم، وتحويل النزاعات، وبناء السلام. كما أن وجود سجل من التعاون والفهم المشترك لأنماط الاعتماد المتبادل يُسهم في تعزيز العلاقات وفي قدرة المجتمعات على إدارة النزاعات.

منذ أبريل 2023، ظهرت أشكال جديدة من العلاقة المتبادلة تهدف إلى تعزيز التعاون والدعم المتبادل كجزء من الاستجابة الإنسانية من خلال شبكات المساعدة الذاتية. وتشكل هذه الجهود الحديثة مدخلًا لمنظمات المساعدات الإنسانية، والتي ينبغي أن تضمن أن تدخلاتها تراعي هذه الاستجابة المحلية الجارية بقيادة المجتمعات. ويشمل ذلك فهم علاقات الاعتماد المتبادل وشبكات المساعدة الذاتية التي تلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على هذه الاستجابة، وضمان إشراك الفاعلين المحليين بشكل كامل في اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم المساعدات. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات الفاعلة في مجال المساعدات الدولية تصميم تدخلات تعزز العلاقة المتبادلة القائمة، من خلال التعاون مع الفاعلين المحليين لدعم النظم والمبادرات المحلية.

يمكن تعزيز الفوائد الإنسانية من خلال دعم البُعد الاجتماعي في العلاقة المتبادلة، عبر دمجها مع مقاربات تُعزز فرص المجتمعات في التلاقي والحفاظ على السلام، مثل اللقاءات خلال المناسبات الثقافية أو مشاركة المحاصيل أو تصميم آليات لحل النزاعات. ومن خلال الاعتراف بقيمة العلاقة المتبادلة والعلاقات الاجتماعية المستمرة في التصدي لمخاطر الانقسام المتزايدة في السودان، تستطيع منظمات المساعدات دعم الالتزام بالتعايش وتعزيز الجهود المحلية للحفاظ على العلاقات السلمية وبنائها.

## 1. المقدمة

تُشكّل طبيعة العلاقات داخل وبين المجموعات والمجتمعات المتنوعة في السودان مصدرًا للضعف والقوة في آن واحد. فقد كانت العلاقة المتبادلة والتعاون من السمات المستمرة للعلاقات السلمية بين المجموعات أو داخل المجتمعات، بينما ابتليت علاقات أخرى – غالبًا بسبب التدخلات السلبية للدولة أو الجهات العسكرية – بالتنافس العنيف الذي أدى إلى دمار واسع النطاق. وتملك هذه المصادر المزدوجة للضعف والقوة القدرة على تشكيل مسار النزاعات الحالية في السودان. إذ إن مدى الحفاظ على العلاقات المتبادلة والتعايش السلمي يمكن أن يلعب دورًا أساسيًا في الحد من نطاق وحدة العنف، وتقليل الحاجة الإنسانية الناتجة عنه، وبناء قدرات محلية لمعالجة هذه الاحتياجات بشكل فعال ومستدام

منذ الاستقلال، شهد السودان نزاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة أثرت بشكل كبير على سبل كسب العيش والعلاقات المجتمعية. وقد ساهمت الحروب المتعددة في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، وشرق السودان، وجنوب السودان (الذي أصبح دولة مستقلة لاحقًا) في تشكيل دوافع المجتمعات نحو التعاون أو النزاع. ويمثل اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع استمرارًا لنمط السودان التاريخي من النزاعات المسلحة التي تتنافس فيها الجهات العسكرية على السلطة السياسية والموارد الاقتصادية.

وقد فرضت هذه الدوامة المستمرة من النزاعات ضغوطًا هائلة على المجتمعات، مما دفعها إلى ابتكار وسائل مختلفة للبقاء والمقاومة. ومن بين هذه الوسائل، برزت العلاقات المتبادلة كوسيلة حيوية للبقاء في أوقات النزاعات أو الكوارث (مثل الكوارث الطبيعية). وتعني العلاقة المتبادلة هنا الواقع أو التصور بأن رفاهية فرد أو مجموعة ما مرتبطة ارتباطًا وثيقًا برفاهية فرد أو مجموعة أخرى (انظر الإطار التوضيحي). ولهذا، كانت العلاقة المتبادلة أساسًا لتعاون المجتمعات وتعايشها السلمي، مما ساهم في الحد من هشاشتها أمام النزاعات العنيفة وسائر الضغوط والصدمات، وفي توسيع خياراتها المتاحة لمواجهة هذه التحديات.



حقوق التصوير: ساري عمر

## ما المقصود بالعلاقة المتبادلة؟

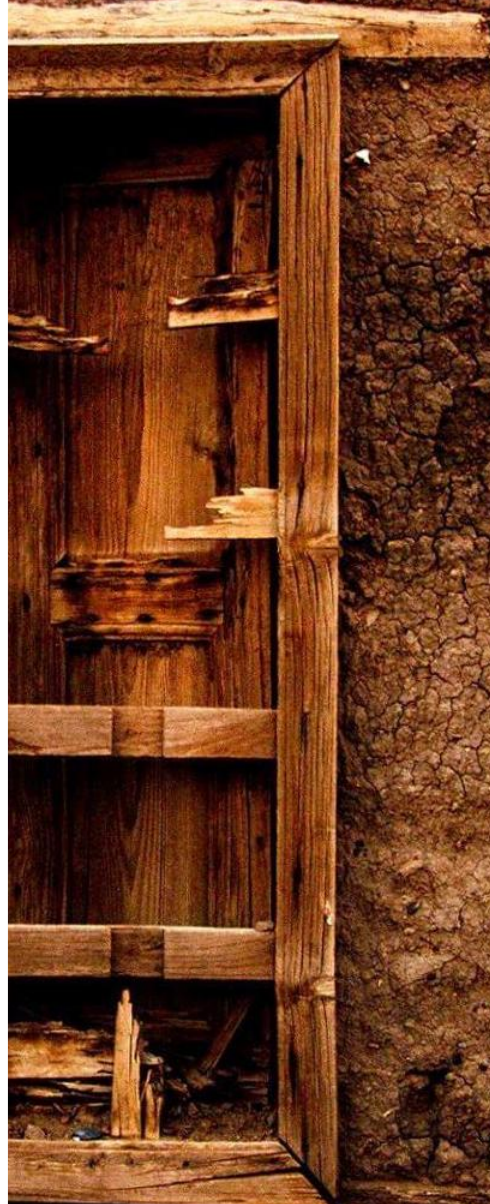
يُستخدم مصطلح "العلاقة المتبادلة" في هذه الورقة للإشارة إلى شبكات العلاقات بين المجموعات والمجتمعات في السودان، والتي من خلالها تتعاون هذه الأطراف وتصبح معتمدة على بعضها البعض لتلبية احتياجات معينة. وتختلف طبيعة هذه العلاقة باختلاف السياق، وقد تتباين بشكل كبير بين المناطق والمجموعات المختلفة وعبر الزمن، إلا أن العلاقة المتبادلة التاريخية يمكن أن تسهم في الحفاظ على هذه الروابط.

في أبسط تعريفاتها، تشير العلاقة المتبادلة إلى التعاون والاعتماد المتبادل بين طرفين أو أكثر، سواء كانوا أفرادًا أو جهات أو عوامل مترابطة. وهي تعكس الواقع أو التصور بأن رفاهية فرد أو مجموعة ما، وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم، ترتبط ارتباطًا وثيقًا برفاهية فرد أو مجموعة أخرى ضمن منظومة أو شبكة أوسع من العلاقات. ويعني هذا النوع من العلاقات أن كلا الطرفين يستفيد من التفاعل الإيجابي والتعايش، مما يسهم بدوره في تعزيز العلاقات السلمية واستدامتها.

في السودان، تتجلى العلاقة المتبادلة من خلال مجموعة من الديناميكيات، حيث تأخذ الأفراد والمجموعات والمجتمعات في الاعتبار عوامل اقتصادية ومعيشية وبيئية واجتماعية وتاريخية، إلى جانب الأبعاد السياسية والأمنية والإثنية والأيدولوجية. وقد تشمل ملامح هذه العلاقة التعاون التاريخي والمنفعة الاقتصادية والمادية المشتركة بين المجتمعات، والثقة والمساءلة بما في ذلك بين القيادات المحلية الفعالة، بالإضافة إلى التحالفات ذات المنفعة المتبادلة التي تُعزز من فرص السلامة والأمان. في المقابل، قد تعيق العلاقة المتبادلة بعض السلوكيات المتغيرة أو التصرفات المزعزعة من أحد الطرفين أو كليهما، أو ضعف الألفة والاعتماد المتبادل، أو الضغوط التي يمارسها الفاعلون الخارجيون أو العوامل الخارجية.

خلال فترات الأزمات، يمكن للعلاقة المتبادلة أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز القدرة الجماعية على الصمود والحماية الاجتماعية التكيفية. ومع ذلك، قد تُفاقم الأزمات الضغوط على هذه العلاقة، لا سيّما مع تغيّر الديناميكيات فجأة وبشكل حاد.

كما تُعد العلاقة المتبادلة عنصرًا أساسيًا في نماذج تحويل النزاعات، حيث يتمثل أحد الجوانب المحورية في تحسين العلاقات بين الأفراد أو المجموعات في الاعتراف بأنماط التعاون وفهم العلاقة المتبادلة. ويمكن لهذا الفهم أن يلعب دورًا مهمًا في الحد من العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يوفر حوافز للسلام. وغالبًا ما تتطلب المصالحة إعادة بناء العلاقات المتضررة أو تحويلها، لتشكيل رؤية لمستقبل عادل ومقبول للطرفين قائم على التفاهم والتعاون والاعتماد المتبادل.



تستند هذه الورقة إلى مراجعة للأدبيات القائمة وتحليل يعتمد على خبرة الكُتاب في العمل داخل السودان، بالإضافة إلى مقابلات مع مصادر رئيسية في دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق، وشرق السودان، وذلك لاستكشاف مفاهيم وتاريخ العلاقة المتبادلة بين المجموعات والمجتمعات في السودان.<sup>1</sup> وتركز الورقة بشكل خاص على العوامل التي تعيق أو تدعم خيارات التعاون بدلاً من التنافس العنيف. ويقدم المؤلفون دراستي حالة تجسدان هذه المفاهيم في الواقع، ويقدمون توصيات حول كيفية فهم الجهات الفاعلة في مجال المساعدات لهذه العلاقات، والتعامل معها، وتعزيزها باعتبارها مورداً أساسياً لدعم الصمود وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

تهدف هذه الورقة إلى مساندة قطاع المساعدات في السودان لفهم بعض الديناميكيات التي تؤثر على العلاقة المتبادلة في البلاد، وأهميتها للاستجابة الإنسانية. إذ يمكن أن تتأثر سبل التعاون المحلي وسبل العيش والعلاقات المتبادلة إيجاباً أو سلباً بحسب كيفية تصميم وتقديم المساعدات. ويمكن أن يُسهم الاعتراف بالعلاقات المتبادلة القائمة والعمل معها في تعزيز قدرة المجتمعات على الحد من الاحتياجات الإنسانية وإدارتها، وتجنب الانخراط في النزاعات الأوسع نطاقاً، وتهيئة الأرضية للسلام والمصالحة على المدى الطويل.

وانطلاقاً من هذه الأهداف، تعترف الورقة بعدد من القيود. فقد تم تنظيم البحث القائم على مقابلات مع مصادر رئيسية بطريقة تُمكن من فهم واسع لما يعتقد الأفراد والمجتمعات بشأن العلاقة المتبادلة وفوائدها، بما في ذلك من خلال مناقشات موجهة مع ممثلين عن الفئات المهمشة والهشة. ونظراً للقيود الزمنية واللوجستية، لا يدعي هذا البحث أنه شامل، بل يسعى إلى تقديم تصوّر عام يعكس آراء الغالبية العظمى من السكان في مختلف أنحاء السودان. ومن خلال التركيز على المبادئ العامة التي يشترك فيها كثيرون، تتيح الورقة تسليط الضوء على مفاهيم رئيسية تساعد في فهم العلاقة المتبادلة وكيفية ضمان الجهات الفاعلة الخارجية أن يكون دعمها مكملاً للأعراف القائمة حول الاعتماد المجتمعي والمساعدة الذاتية.

## 2. محركات التغيير في العلاقات المجتمعية

### تغير الأعراف التاريخية المتعلقة باستخدام الأراضي وتسوية النزاعات

ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي، أثرت التغييرات في الاقتصاد والمجال السياسي في السودان بشكل كبير على العلاقات بين الأفراد والمجموعات والمجتمعات. وقد ارتبطت هذه التغييرات بعدة عوامل، منها التغييرات البيئية، والنمو السكاني، والاستراتيجيات السياسية، والمصالح الاقتصادية. ومن خلال تسببها في تعطيل الحوكمة وسيادة القانون وسبل العيش، وتغييرها للأعراف التاريخية المتعلقة باستخدام الأراضي وتسوية النزاعات، أثرت هذه التحولات بعمق على العلاقات المستقرة بين الناس والمجتمعات.

وكان أثر هذه التغييرات أكثر وضوحاً في المناطق الريفية، حيث يحكم الأعراف العرفية غالبية السكان خارج نطاق الدولة الرسمية. وقد حدث التحول الرئيسي في سبل العيش الريفية نتيجة تغييرين في الحوكمة. الأول هو قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970، الذي صدر في عهد الرئيس جعفر نميري (1969-1985)،<sup>2</sup> والذي منح الحكومة المركزية السيطرة على جميع الأراضي غير المسجلة باسم أفراد في السجلات الحكومية، مما سلب حقوق أولئك الذين استخدموا هذه الأراضي منذ قرون في الرعي والزراعة، وفتح المجال أمام مشاريع تنموية واسعة النطاق بقيادة مستثمرين.<sup>3</sup>

تتبع ذلك قانون الحكم المحلي لعام 1971، الذي ألغى الإدارة الأهلية ونقل كل الحكم المحلي إلى إداريين تعيّنهم الحكومة. وعلى الرغم من أن الإدارة الأهلية كانت قد أنشئت في عهد الاستعمار البريطاني، فقد أصبحت لاحقاً مؤسسة محلية مهمة لتسوية

<sup>1</sup> أجريت مقابلات مع أربعين شخصاً من المخبرين الرئيسيين، شملوا قيادات مجتمعية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني من شرق السودان، والنيل الأزرق، والجزيرة، وجنوب كردفان، وغرب كردفان، وشمال كردفان، ودارفور.

<sup>2</sup> المعهد الأميركي للسلام – (USIP) دور السلطات التقليدية في صنع السلام في دارفور، 2012 – الصفحة 10.

<sup>3</sup> محمد سليمان، 1999. السودان: قارة من النزاعات – تقرير حول حالة الحرب والسلام في السودان. يون: المعهد السويسري لمؤسسة حل النزاعات. وقد منحت حكومة الخرطوم لاحقاً حق استخدام مساحات واسعة من هذه الأراضي لشركات يديرها أفراد من خارج المنطقة، غالباً ما كانت لهم صلات بالناخب السياسية والعسكرية.

النزاعات.<sup>4</sup> وبموجب هذين القانونين، حُرمت المجتمعات من مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تستخدمها تقليدياً، وتم تهميش الأنظمة المحلية التي كانت تُستخدم لحل النزاعات، مما أدى إلى زيادة التوترات والعنف بين المجتمعات.<sup>5</sup>

وقد تقاطعت هذه التوترات السياسية مع موجات جفاف حادة في السبعينيات والثمانينيات، مما أدى إلى تحركات سكانية وتزايد التنافس على الموارد النادرة، خصوصاً في دارفور. وفي الوقت ذاته، ساهم النمو السكاني السريع في زيادة الضغط على الأراضي والموارد، مما فاقم من حدة التنافس المجتمعي.<sup>6</sup>

ومع تضاؤل سبل العيش في الريف وتزايد النزوح بسبب الحروب، اضطر الناس إلى تغيير سبل عيشهم. فهاجر بعضهم إلى المدن، بينما بقي آخرون وعملوا في المزارع الآلية الواسعة التي تغلغت في مناطقهم التقليدية للرعي والزراعة.<sup>7</sup> وفي بعض الحالات، انتقل الناس إلى أحياء يعيش فيها أقاربهم، أو استقروا في مناطق مختلطة إثنياً، أو أقاموا مستوطنات جديدة بالقرب من مناطق الطلب المرتفع على العمل المأجور.<sup>8</sup>

وقد كانت لهذه التحولات آثار سلبية عميقة على واقع سبل العيش، مما جعل الأفراد والمجتمعات أكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية وتكتيكات "فرق تسد". فقد فاقمت التغييرات التوترات والنزاعات حول الأراضي والموارد، إما بسبب تلامس المجتمعات المهاجرة مع غيرها لأول مرة، أو بسبب فقدانها للأراضي التي كانت تعتمد عليها سابقاً. كما أسهمت هذه التطورات، خصوصاً دوائر العنف المتكررة، في تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث استهدفت النساء في المجتمعات الأخرى خلال النزاعات، ثم انتقلت هذه الممارسات لاحقاً إلى داخل المجتمعات نفسها.<sup>9</sup>

وبما أن العمليات السياسية في السودان ظلت مغلقة وغير خاضعة للمساءلة، لم تتوفر أمام الناس وسائل فعالة لمعالجة مظالمهم بطرق سلمية.<sup>10</sup> وقد أدى ذلك، إلى جانب زيادة التنافس والهشاشة، إلى تهيئة الساحة للمواجهة العنيفة، التي استغلتها الحكومات المتعاقبة وقامت بتسليح حلفائها المحليين في إطار حملات مكافحة التمرد، مما زاد من تقسيم المجتمعات وقمع المظالم المحلية وضمان عدم تهديد النظام السياسي والعسكري في السودان.

## الحروب الداخلية في السودان

لم تكن العلاقات المجتمعية، وبالتالي العلاقة المتبادلة، أكثر عرضة للتهديد مما كانت عليه خلال الحروب الداخلية في السودان. فقد دمّرت الحروب في دارفور (منذ 2003)، وجنوب كردفان والنيل الأزرق (1983–2005)، ثم منذ 2011)، وشرق السودان (1995–2006) المجتمعات وسبل عيشها وعلاقاتها ببعضها البعض. وقد تفاقم هذا الوضع مع اندلاع العنف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، حيث بدأ النزاع في الخرطوم وسرعان ما انتشر إلى أنحاء أخرى من البلاد، بما في ذلك جنوب وغرب دارفور، وكردفان، والجزيرة، وسنار.

<sup>4</sup> المعهد الكريستيان ميكلسن (CMI) دارفور: صراع على السلطة والموارد، 2002–1650، 2016، الصفحة 168.  
<sup>5</sup> جون رايل، جاستن ويليس، سليمان بالبو، وجوك مادوت جوك (محررون)، دليل السودان، (لندن: Rift Valley Institute، 2012)، الصفحات 192–193.  
<sup>6</sup> جون رايل (محرر)، دليل السودان، (لندن: Rift Valley Institute، 2012)، الصفحة 192.  
<sup>7</sup> وفقاً لبيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة، بلغ عدد سكان السودان في عام 1970 حوالي 11 مليون نسمة (بما يشمل ما يُعرف اليوم بجنوب السودان)، بينما يقدر عدد السكان حالياً من 50 مليون نسمة.  
<sup>8</sup> انظر: <https://www.worldometers.info/world-population/sudan-population/>  
<sup>9</sup> كما تشير ملاحظات الباحثين والمقابلات السوية مع المخبرين الرئيسيين من قيادات مجتمعية في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان إلى إفادات متكررة تفيد بأن تزايد عدد السكان أدى إلى نشوء صدمات جديدة حول الموارد.  
<sup>10</sup> إدوارد توماس ومجدي الجزولي، 2020. الانقسام الحبيبي في السودان: ثورة الخبز والذرة الرفيعة. لندن: Rift Valley Institute، الصفحة 5.  
<sup>8</sup> إدوارد توماس، 2023. الدفع من أجل السلام: فهم الاقتصاد السياسي لاتفاق جوبا للسلام. Rift Valley Institute، الصفحات 20–21.  
<sup>9</sup> حول الممارسات المتغيرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، انظر: جوك مادوت جوك، 2006. العنف والصمود: النساء، الحرب، وواقع الحياة اليومية في السودان. مجلة الأحفاد (1 ديسمبر 2006).  
<sup>10</sup> متاح على: <https://shorturl.at/61kCw>  
10 شارث سرينيفاسان. عندما يقتل السلام السياسة: التدخل الدولي والحروب التي لا تنتهي في السودان. دار نشر هيرست، 2021، الصفحات 10 و190 و246 و287.

وقد أدى هذا النزاع إلى تدمير واسع النطاق، حيث بلغ عدد النازحين أكثر من 12 مليون شخص حتى سبتمبر 2024،<sup>11</sup> وأصبح 25 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. كما تراجعت الزراعة والاستيراد الغذائي بشكل حاد، وتواجه البلاد أسوأ مجاعة منذ عقود،<sup>12</sup> مع إعلان المجاعة في خمس مناطق تؤثر على أكثر من 600,000 شخص.<sup>13</sup>

إلى جانب آثاره الإنسانية المباشرة، يُهدد هذا النزاع النسيج الاجتماعي والعلاقات بين المجموعات والمجتمعات. فبينما عارضت مجتمعات كثيرة في البداية القوتين العسكريتين، انخرط عدد متزايد منها في النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة مع اتساع رقعة النزاع محلياً. ففي بعض الحالات، لعبت مجموعات محلية دور القوات الوكيلية لإحدى القوتين، وفي حالات أخرى أعاد النزاع الحالي إحياء نزاعات سابقة لم تُحل.

ويعود ذلك إلى أن المجتمعات السودانية تعيش في واقع متعدد المستويات، يجمع بين تأثيرات النزاع بين الجيش والدعم السريع، ومصالحها وتهديداتها المحلية. وغالباً ما تتخرب المجتمعات أو الأفراد في القتال، ليس خدمة لأهداف الأطراف المتحاربة، بل كوسيلة لحماية مصالحها المباشرة عبر القوة المسلحة، بدلاً من تعزيز العلاقة المتبادلة مع جيرانها. فالمجتمعات التي ترى نفسها في موقف عسكري أقوى، خاصة بتحالفها مع قوة كبرى مثل الجيش أو الدعم السريع، تكون أكثر ميلاً لتحقيق مصالحها عبر القوة. أمثلة منذ أبريل 2023 تشمل:

- العديد من أفراد المسيحية الزُّرق والحوازمة، الذين تعاني مجتمعاتهم أصلاً من مظالم حادة تتعلق بالأراضي مع المجتمعات المجاورة، قدّموا دعماً للمجهود الحربي لقوات الدعم السريع. ويشير مخبرون رئيسيون من داخل هذه المجتمعات إلى أن هدفهم تمثّل في استخدام هذا الدعم قصير الأجل لقوات الدعم السريع كوسيلة للحصول على معدات عسكرية (أسلحة خفيفة، ذخائر، وعربات لاند كروزر)، لاستخدامها في نزاعات يتوقعون اندلاعها قريباً مع جيرانهم حول قضايا الأراضي.<sup>14</sup>
- في حالات أخرى، وقرّ الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع غطاءً لبعض المجموعات لاستئناف محاولات عنيفة لتأمين مصالحها، مثل الهجمات التي تعرّض لها المساليت في غرب دارفور على يد بعض أفراد الرزيقات الشمالية ومجتمعات متحالفة معها.<sup>15</sup>
- في شرق السودان، تسود علاقة متوترة بين أفراد مجتمعي البجا وبنو عامر، عقب سنوات من النزاع العنيف حول قضايا مرتبطة بالهوية واستخدام الأراضي والتمثيل السياسي.<sup>16</sup> ومنذ اندلاع الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، أعلن بعض قادة البجا دعمهم القوي للقوات المسلحة، أملاً في أن يضمن ذلك، إلى جانب الاتهامات السابقة بوجود عناصر داخل مجتمع بنو عامر تدعم قوات الدعم السريع، حصولهم على دعم القوات المسلحة لمصالحهم المحلية.<sup>17</sup>

تُظهر هذه الأمثلة كيف أن النزاع المحلي يمكن أن يُعيد تشكيل العلاقات داخل وبين المجتمعات، ويُعزز الانقسام المجتمعي بطرق قد تستمر حتى بعد نهاية النزاع بين الجيش والدعم السريع.

<sup>11</sup> من بين 12 مليون شخص نازح، غادر أكثر من 3 ملايين البلاد كلاجئين. انظر: <https://reliefweb.int/report/sudan/key-facts-and-figures-sudan-crisis-06-february-2025>

وللاطلاع على أحدث تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، انظر: <https://reports.unocha.org/en/country/sudan/>

وقبل أبريل 2023، كان يوجد بالفعل نحو 3.7 مليون نازح داخلياً في السودان. انظر: تقرير الوضع الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السودان، 19 مارس 2023.

<sup>12</sup> تيمو غاسبيك، السودان: من الجوع إلى الموت، معهد كلينغفيلد، مايو 2024.

<sup>13</sup> انظر: <https://reliefweb.int/report/sudan/key-facts-and-figures-sudan-crisis-06-february-2025> ، تقرير لجنة مراجعة المجاعة - السودان، يوليو 2024.

الغذائي (IPC-FRC)، [https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/IPC\\_Famine\\_Review\\_Committee\\_Report\\_Sudan\\_July2024.pdf](https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Famine_Review_Committee_Report_Sudan_July2024.pdf)

متاح على: [https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/IPC\\_Famine\\_Review\\_Committee\\_Report\\_Sudan\\_July2024.pdf](https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Famine_Review_Committee_Report_Sudan_July2024.pdf)

<sup>14</sup> تُعد المسيحية الزُّرق القسم الأصغر من بين قبلي المسيحية في كردفان. ويقيم الزُّرق بشكل أساسي في محليات لقاوة، وسنوت، وأبو زيد. ومنذ عام 2019، سعوا إلى فرض سيطرة فعلية على مساحة متوسعة من الأراضي، ما أدخلهم في نزاع مع النوبة في لقاوة، ومع الخنز في أبو زيد. كما سعت بعض عشائر الحوازمة إلى توسيع مناطق نفوذها، الأمر الذي أدخل عشائر مثل البتيرة، ودار علي، وعيافة في صراع مع المجتمعات المستقرة في شرق جنوب كردفان، مثل الكنانة، والكواهل، ونوبة لونغون. وتستند هذه المعطيات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرية مع مخبرين رئيسيين، شملت شباناً مشاركين في النزاع، وقيادات مجتمعية، وعضوتين من جمعية نسائية محلية (إحداهما في جنوب كردفان والأخرى في شمال كردفان).

<sup>15</sup> <https://www.reuters.com/investigates/special-report/sudan-politics-darfur/>

<sup>16</sup> Rift Valley Institute. ما التالي لعملية السلام في السودان؟ الديناميات السياسية والأمنية في الشرق. تحديث الاستجابة السريعة للسودان رقم 4. نيروبي: Rift Valley Institute، يونيو 2022.

<sup>17</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرية مع مخبرين رئيسيين، شملت ثلاثة من القيادات المجتمعية في شرق السودان.

### 3. خصائص العلاقة المتبادلة

في ظل التحولات المتسارعة في السودان، سعت المجتمعات وقادتها للحفاظ على شيء من الأمن وسبل العيش. وكان من بين الوسائل الأساسية لذلك بناء أو الإبقاء على علاقات متبادلة مع المجتمعات المجاورة.<sup>18</sup> وتاريخ العلاقة المتبادلة في السودان طويل، ويتجلى في التعاون، والاعتماد المتبادل، وتقاسم سبل العيش.

وقد وصف العديد من المخبرين الرئيسيين هذه التفاعلات على أنها القاعدة، رغم أنها لا تُفهم دائمًا كعملية منظمة.<sup>19</sup> لكن، ومع تغيّر الواقع السوداني منذ السبعينيات، وتعطيل الآليات العرفية لإدارة الأراضي وتسوية النزاعات، وتسييس وهيكلة الهويات المجتمعية بفعل الحروب الداخلية، أصبح من الصعب إيجاد أرضية مشتركة ومصالح متبادلة، وهي عناصر أساسية في العلاقة المتبادلة. ونتيجة لذلك، لم تعد العديد من أنماط العلاقة المتبادلة السائدة شائعة كما كانت. ومع ذلك، وكما ستوضح دراسات الحالة أدناه، ما تزال هناك نماذج قائمة أو جديدة للعلاقات المتبادلة تظهر وتستمر.

#### كيف تتجلى العلاقة المتبادلة في السودان؟ بعض الأمثلة:

- في السابق، كانت بعض العائلات من جبال النوبة تُؤكل ماشيتها إلى رعاة من المسييرية أو الحوازمة أثناء هجرتهم الموسمية في موسم الجفاف، وعند عودة هؤلاء الرعاة بالأبقار المُسمنة، كانوا يحصلون على جزء من المحاصيل الزراعية لعائلة النوبة كمقابل.
- في جنوب كردفان، أدى انهيار نظام حزب المؤتمر الوطني في عام 2019 إلى إتاحة الفرصة للمجتمعات التي كانت على خلاف في السابق لتطوير علاقاتها وفقاً لشروطها الخاصة. وقد توصلت عدة مجتمعات إلى اتفاقات حول استخدام الأراضي والموارد، وأنشأت لجاناً مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاقات، بالإضافة إلى إنشاء أسواق مشتركة لتسهيل التبادل التجاري بين المجتمعات.
- في بعض المناطق، توجد لجان دائمة تلعب دوراً حيويًا في فض النزاعات الناشئة عن خروقات الاتفاقات. وتقود هذه اللجان جهود تسوية الخلافات، بما في ذلك تلك المتعلقة بمناطق الرعي والأسواق المشتركة.

#### كيف تقرر المجتمعات ما إذا كانت ستتعاون أم لا؟

لقد أثرت عقود من النزاعات والواقع المتغير على الطريقة التي تتفاعل وتتعاون بها المجتمعات السودانية، مما أجبرها على الموازنة بين علاقاتها مع المجموعات والمجتمعات المجاورة من جهة، ومع الحكومة المركزية من جهة أخرى، وفي بعض الأحيان الاضطرار للتضحية بإحدى العالقتين. وقد أدت سنوات من التلاعب السياسي والتعبئة من قبل الحكومات السودانية على أسس إثنية إلى ترسيخ فكرة أن التمثيل السياسي والسلطة هما لعبة محصلتها صفرية، حيث يؤدي صعود مجموعة إلى تراجع أخرى.

وزاد من تعقيد هذه الديناميكيات أن الحكومات المتعاقبة، وخاصة نظام حزب المؤتمر الوطني، تمكنت من تسييس و"عسكرة" احتياجات الناس، وبشكل خاص احتياجاتهم المتعلقة بسبل كسب العيش. ومن خلال ذلك، استهدفت الحكومات بشكل مباشر التعايش والعلاقات المتبادلة بين المجتمعات، برسائل واضحة مفادها: *"إذا انضمتم إلينا - الحكومة - فبإمكانكم الحصول على كل شيء، ولا حاجة لكم لتقاسم الموارد مع غيركم."*<sup>20</sup>

في ظل هذه الضغوط، حافظت بعض المجتمعات عمدًا على علاقات متبادلة أو أنشأتها، بينما اختارت مجتمعات أخرى في بعض الأحيان التخلي عن العلاقات التعاونية، معتمدة بدلاً من ذلك على دعم النخب السياسية والعسكرية لتلبية احتياجاتها. وفي أحيان

<sup>18</sup> وتستند هذه المعطيات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية في جنوب كردفان ودارفور وشرق السودان، وعضوتين من جمعية نسائية محلية (إحدهما في جنوب كردفان والأخرى في شمال كردفان)، إلى جانب أعضاء من المجتمع المدني ينشطون في مبادرات بناء السلام في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

<sup>19</sup> المرجع نفسه.

<sup>20</sup> يستعيد أحد المخبرين الرئيسيين، وهو قائد مجتمعي محلي، ذكرى اجتماع جمعه بممثل عن نظام المؤتمر الوطني في جنوب كردفان في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

أخرى، تتأرجح المجتمعات بين السعي نحو علاقات متبادلة مع جيرانها، والاعتماد على دعم الجهات السياسية والعسكرية. في الحالات التي تم فيها اختيار العلاقة المتبادلة، اتخذت قرارات واعية لدعم هذه العلاقات، مع قيام بعض المجموعات والمجتمعات بإضفاء طابع رسمي على هذه العلاقات وحمايتها من خلال قواعد ونظم متفق عليها. في هذه الحالات، تُبنى العلاقة المتبادلة على قناعة بأن المجتمعات المختلفة يمكنها ضمان سبل عيشها من خلال التعاون، مما يمثل حافزاً قوياً للتعايش السلمي والتعاون، وقد يؤدي أيضاً إلى فوائد سياسية وأمنية أوسع.

في المقابل، اختارت بعض المجتمعات عدم إعطاء الأولوية لهذه العلاقات، انطلاقاً من اعتقادها بأنها تستطيع تأمين رفاهها وتلبية احتياجاتها عبر وسائل أخرى، غالباً ما تنطوي على العنف أو التحالف مع السلطة السياسية أو العسكرية المركزية. وقد يكون هذا التفكير مدفوعاً أيضاً بعدة عوامل أخرى تعيق العلاقة المتبادلة.

يمكن أن تتأثر عملية اتخاذ القرار داخل المجموعة بتغيرات في الواقع السياسي أو البيئي أو الأمني أو الاقتصادي، بما في ذلك اندلاع النزاع العنيف. كما يمكن أن تؤثر قوى خارجية، مثل مجموعة مجاورة قوية، أو جماعة مسلحة، أو الحكومة المركزية، على هذه القرارات. وعند المفاضلة بين التعاون أو المواجهة، يزن قادة المجتمعات السودانية عدداً من العوامل، أحياناً المتنافسة، في ضوء السوابق التاريخية والظروف الراهنة والنتائج المستقبلية المحتملة، مثل:

- **الاحتياجات المادية والفوائد الاقتصادية:** قد تلعب المنفعة المتبادلة أو الاعتماد المتبادل في تلبية الاحتياجات المعيشية (مثل التعاون في استخدام الموارد الطبيعية) دوراً في اتخاذ القرار. وقد تقوّم المجتمعات كيف سيؤثر التعاون أو قطع العلاقات مع مجموعة معينة على سبل عيشها وإمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية مثل المراعي أو الأسواق. وفي المناطق الحضرية، قد تكون فرص العمل عاملاً مؤثراً كذلك.
- **الروابط الاجتماعية التاريخية:** قد تعزز التجارب التاريخية في التعاون والاعتماد المتبادل الثقة والاعتمادية بين المجتمعات. وفي ظل التهديدات الخارجية وتفاقم الاحتياجات، تُعتبر هذه العلاقات أكثر موثوقية أو فائدة من البدائل الأخرى، خصوصاً على المدى الطويل.
- **الديناميكيات السياسية والأمنية:** تقوم المجتمعات الأثر المحتمل لقراراتها على علاقتها مع النخب المحلية والوطنية، بما في ذلك كيفية تأثير التغيرات على فرصها في الحصول على الحماية أو التمثيل داخل النظام السياسي. وغالباً ما تؤثر المظالم السياسية التاريخية على هذا القرار، بما في ذلك تقييم أفعال النخب السياسية في الماضي ومدى موثوقيتها. كما تُراعى علاقات القوة، وكيف يمكن للمسارات المختلفة أن تؤثر على السلامة والأمن.
- **الهوية الإثنية / الأيديولوجية:** تميل المجتمعات في بعض الأحيان إلى إعطاء الأولوية للعلاقات مع من يشتركون معها في اللغة أو الثقافة أو التحالفات السياسية. وكانت الأيديولوجيا، كجزء من الهوية، ذات أهمية خاصة خلال فترة حكم حزب المؤتمر الوطني.<sup>21</sup>

<sup>21</sup> كان نظام المؤتمر الوطني بارعاً في توظيف كل من الأيديولوجيا الإسلامية والانتماء العرقي لحشد الناس. فبينما اعتمد أحياناً على مشروعه للتعبير، استخدم في أوقات أخرى أيديولوجيته لحشد الدعم من مجتمعات غير عربية، بما في ذلك الزغاوة والنوبة. ومع سقوط النظام، لم يظهر مشروع أيديولوجي بديل يسعى إلى توحيد المجتمعات السودانية المتنوعة، ما أدى إلى تصاعد دور الانتماء العرقي في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

## العوامل الداعمة والمعيقة للتعاون

### العوامل التي تُعزز العلاقة المتبادلة:

- التعاون السابق بين المجتمعات
- القيادة المحلية الموثوقة والفعالة
- شراكات مشتركة التأسيس والملكية
- وتقوم على المنفعة المتبادلة
- دعم من نشطاء المجتمع المدني ذوي الخبرة والمهارة يمكن أن يُعزز العمليات التي تُرسخ العلاقة المتبادلة

### العوامل التي تُعيق العلاقة المتبادلة:

- الأفعال المزعزعة من أحد الأطراف
- غياب الألفة والفهم المتبادل بين المجتمعات
- الضغوط التي تمارسها الجهات الخارجية

رغم التحديات الناجمة عن زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والتلاعب من قبل الجهات النافذة، هناك عدة عوامل تساعد المجتمعات على بناء أو الحفاظ على العلاقات المتبادلة. في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ انهيار نظام المؤتمر الوطني في عام 2019، ظهرت فئاعة متزايدة بين قادة المجتمعات بالحذر من الانخراط في المنافسات السياسية على المستوى الوطني.<sup>22</sup> وفقاً لما أفاد به بعض المخبرين الرئيسيين، يرتبط هذا بزيادة الوعي بأن لعب دور الوكيل في نزاعات وطنية عنيفة قد يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية سلبية طويلة الأمد على العلاقات مع المجتمعات المجاورة.<sup>23</sup>

ورغم أن الحروب بالوكالة كانت سمة شائعة في عهد المؤتمر الوطني، فإن انهيار النظام أدى إلى تقليص محاولات التلاعب بالعلاقات المحلية على المستوى الوطني. وفي سياق النزاع القائم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، سعت العديد من المجتمعات إلى الحفاظ على الحياد أو محاولة التوسط في وقف إطلاق النار. وتشمل هذه الجهود محاولات من قبل قادة مجتمع المسيرية الحُر في غرب كردفان للحفاظ على حياد مجتمعاتهم، وكذلك جهود بعض قادة المجتمعات في الفاشر بشمال دارفور.<sup>24</sup>

## من أبرز العوامل الداعمة للتعاون بين المجتمعات:

- التعاون السابق بين المجتمعات يُمهّد الطريق لإعادة إحياء العلاقات، حيث أن "التجارب السابقة في التعامل المتبادل تُعد حاسمة لبناء الثقة: ففرص تبادل المنفعة تزداد عندما تكون هناك عادة من الاعتماد المتبادل والانشغالات المشتركة."<sup>25</sup>
- القيادة الفعّالة والموثوقة تلعب دوراً محورياً في بناء الثقة مع المجتمعات المجاورة، وحشد الدعم الداخلي داخل المجتمع لإبرام اتفاقيات جديدة أو الحفاظ على الاتفاقيات القائمة. كما تساهم القيادة في توجيه المجتمعات خلال التعامل مع الجهات النافذة التي قد تسعى لاستغلالها، بالإضافة إلى ضبط الأفراد الذين قد يفسدون فرص التعاون من خلال أفعال ضارة، مثل نهب الماشية. كما أن الثقة التي ترسخت في شبكات المساعدة الذاتية خلال ثورة 2019 وجائحة كوفيد-19 أرسيت سابقة مهمة لدور هذه الشبكات اليوم في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.
- الشراكات المشتركة والمملوكة من الطرفين تُعزز من فرص استفادة كلا الطرفين من العلاقة، وتعطيهم مصلحة في الحفاظ عليها. وغالباً ما يُسهّم وجود اتفاقيات رسمية أو غير رسمية، مدعومة بقواعد وآليات متفق عليها، في ترسيخ هذه العلاقات. تضمن هذه الترتيبات أن تكون المشاركة مبنية على فهم مشترك للسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني الذي تعيش فيه المجتمعات، وأن تعكس احتياجاتها وهواجسها.
- وجود لجان دائمة لتسوية النزاعات يساعد في فض الخلافات الناتجة عن خروقات الاتفاقيات، مثل تلك المتعلقة بمناطق الرعي أو الأسواق المشتركة.
- الاتفاقيات التي تضمن منافع متبادلة، لا سيما المتعلقة بسبل العيش، تُعدّ أساسية لكسب تأييد المجتمع. فالاتفاقيات المفهومة جيداً تضمن أن يدرك أفراد المجتمع أو المجموعة العواقب المحتملة لعدم التعاون. وعندما تجتمع هذه العوامل، فإنها تُشكّل حوافز تحت الأفراد على احترام الاتفاقيات، وتضمن اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة أي خروقات قد تُهدد استمرار التعاون.

<sup>22</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان وشرق السودان ودارفور.

<sup>23</sup> وتستند هذه المعطيات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان وشرق السودان ودارفور، إضافة إلى عضوتين من جمعية نسائية محلية (إحداهما في جنوب كردفان والأخرى في شمال كردفان)، وأعضاء من المجتمع المدني ينشطون في مبادرات بناء السلام في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

<sup>24</sup> فيما يتعلق بمحاولات المسيرية الحُر، تستند هذه المعطيات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين في غرب كردفان. أما المثال المتعلق بالفاشر، فانظر: متابع الشفافية والسياسات في السودان، التحديات والفرص أمام الوساطة المحلية: تجربة لجنة الحكماء والوساطة في الفاشر، فبراير 2024.

<sup>25</sup> يوهان بروشه. الصراع حول المشاعات: انحياز الحكومة والنزاعات المجتمعية في دارفور وشرق السودان. مجلة Ethnopolitics، 2023، المجلد 22، العدد 2، الصفحات 199-221.

<https://doi.org/10.1080/17449057.2021.2018221>

## العوامل الرئيسية التي تعيق العلاقة المتبادلة:

تشمل العوامل التي تُضعف العلاقة المتبادلة بين المجتمعات:

- الأفعال المزعزعة من أحد الأطراف، مثل نهب الماشية أو دعم حملة عسكرية حكومية، حيث تقوّض هذه التصرفات الثقة وتؤلّد المظالم.
- نقص الألفة أو الفرص للتفاعل، لا سيّما عندما تكون المجتمعات غريبة عن بعضها البعض أو لا تدرك كيف يمكن أن تتعاون لتأمين رفاهها المشترك. تشير الأبحاث إلى أن "أدنى مستويات التعاون تحدث حين يكون الطرف الآخر مجهولاً ولا توجد فرصة لبناء السمعة".<sup>26</sup> كما أن محدودية التفاعل الناتجة عن ضعف التغطية الإعلامية، أو انتشار الشائعات المتعمد، أو ضعف الوصول إلى الإنترنت وخدمات الهاتف، تُضعف من الفهم المتبادل بمرور الوقت.<sup>27</sup> وإذا أدى هذا الضعف إلى تغيير في العلاقات الاجتماعية، فقد يؤدي ذلك بدوره إلى تراجع في مستويات العلاقة المتبادلة بين المجتمعات المعنية.
- الضغوط من الجهات الخارجية، خصوصاً على المستوى الوطني، تُعد من أكثر العوامل تأثيراً في عزّلة العلاقة المتبادلة. فقد سعى نظام حزب المؤتمر الوطني إلى تعميق الانقسامات و عسكرة المجتمعات المحلية على طول الحدود مع جنوب السودان خلال الحرب الأهلية الثانية (1983-2005)، وكرّر ذلك عند تجدد النزاع في 2011 بجنوب كردفان والنيل الأزرق ضمن جهود لقمع المظالم وشن حملات مكافحة التمرد.<sup>28</sup>

بعد سقوط نظام المؤتمر الوطني، تراجعت تأثيرات التدخلات الحكومية المباشرة والهجمات الممنهجة على النسيج الاجتماعي – مثل محاولات الاستقطاب والتسييس – مما أتاح للمجتمعات فرصة إعادة بناء علاقاتها على أسس خاصة بها. فعلى سبيل المثال، في جنوب كردفان، أدى هذا الانفتاح إلى توقيع اتفاقات بين المجتمعات المؤيدة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وتلك التي كانت سابقاً داعمة للنظام، حول استخدام الأراضي والموارد، وآليات لحل النزاعات، ولجان مشتركة للإشراف على التنفيذ. كما أنشئت أسواق مشتركة، مما عزز التجارة، وبالتالي العلاقة المتبادلة. وقد أثبتت هذه الترتيبات صلابتها، إذ استمرت منذ 2019 حتى بعد اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.<sup>29</sup>

بعد اندلاع النزاع بين الجيش والدعم السريع، ازداد الضغط على المجتمعات لاختيار طرف، مما جعل من الصعب على قادتها الحفاظ على الحياد. ففي الفاشر (شمال دارفور)، حاول زعماء المجتمع المحلي التفاعل مع الطرفين لتخفيف حدة النزاع في المناطق المدنية، الأمر الذي ساعد، رغم استمرار القتال، في تسهيل مرور قوافل الإغاثة ونقل الجرحى إلى المستشفيات.<sup>30</sup> وبالمثل، في غرب كردفان، سعى قادة مجتمع المسيحية الحُر إلى الحفاظ على حياد مجتمعاتهم، وانخرطوا في التواصل مع كلّ من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في محاولة لإقناعهما بعدم القتال من أجل السيطرة الإقليمية في الولاية. وحتى الآن، يبدو أن هذه الجهود أسهمت في خفض حدة الحرب في غرب كردفان، إذ جرى تجنّب أنماط التدمير واسع النطاق لسبل العيش التي شهدتها مناطق مثل غرب دارفور والجزيرة وسنار، رغم وقوع بعض الاشتباكات بين الطرفين.<sup>31</sup>

ومع ذلك، ومع تحوّل الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى نزاع مطوّل، يُرجّح أن تواجه جهود الوساطة المحلية هذه تحديات متزايدة، إذ تظلّ كلٌّ من شمال دارفور وغرب كردفان مناطق تماسّ رئيسية، ومعرّضة لمحاولات عسكرية متكررة للسيطرة عليها، إلى جانب الضغوط المصاحبة التي يمارسها طرفا النزاع على المجتمعات المحلية لاختيار أحد الجانبين.

<sup>26</sup> يوهان بروشه. الصراع حول المشاعات: انحياز الحكومة والنزاعات المجتمعية في دارفور وشرق السودان. مجلة *Ethnopolitics*، 2023، المجلد 22، العدد 2، الصفحات 199-221.

<https://doi.org/10.1080/17449057.2021.2018221>

<sup>27</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان وشرق السودان.

<sup>28</sup> غونار م. سوربو وعبد الغفار م. أحمد. السودان المنقسم: استمرار النزاع في دولة متنازع عليها. دار نشر سيرينغر، 2013، الصفحة 9.

<sup>29</sup> وتستند هذه المعطيات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين في جنوب كردفان ودارفور وشرق السودان، خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2024.

<sup>30</sup> للاطلاع على وصف هذه الجهود التي تقودها المجتمعات المحلية، انظر: متتبع الشفافية والسياسات في السودان، التحديات والفرص أمام الوساطة المحلية: تجربة لجنة الحكماء والوساطة في الفاشر، فبراير 2024.

<sup>31</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني في غرب كردفان وغرب دارفور والجزيرة.

## العلاقة بين الاعتماد المتبادل والتعايش السلمي

تُعد العلاقة المتبادلة أساساً للتعايش السلمي، إذ إن المنافع الناتجة عن التعاون – خصوصاً في تلبية الاحتياجات الأساسية – تشجع على معالجة المظالم، وتحويل النزاعات، وبناء السلام. كما أن التعاون التاريخي وفهم أنماط الاعتماد المتبادل يُسهمان في تعزيز العلاقات والقدرة على إدارة النزاعات.<sup>32</sup> تستفيد المجتمعات المنخرطة في علاقات متبادلة ذات منفعة متبادلة من هذه الفوائد لتشجيع أفرادها على إدارة الخلافات بشكل سلمي مع المجتمعات الأخرى.

### 4. العلاقة المتبادلة في الواقع: دراستان من المناطق الريفية والحضرية

لتوضيح كيف يبدو التعاون والاعتماد المتبادل والتعايش السلمي في الواقع السوداني، تستعرض هذه الورقة مثالين:

## دراسة الحالة 1: الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتعاون بين المسيرية والنوبة خلال فترات النزاع

شكّلت جبال النوبة، الممتدة عبر جنوب وغرب كردفان، ساحة للحروب الأهلية السودانية منذ ثمانينيات القرن الماضي. وقد جرت هذه الحروب في سياق تصاعد التوترات المجتمعية حول الوصول إلى الأراضي ومواردها. وأسهم الاستيلاء على الأراضي من قبل النخب الأمنية والتجارية المرتبطة بالتوسع في الزراعة الآلية منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، غالباً عبر شركات لها صلات وثيقة بالنخب السياسية والعسكرية في الخرطوم، في تقليص الأراضي المتاحة للزراعة والرعي لدى المجتمعات المحلية.<sup>33</sup>

وتحوّلت هذه التوترات إلى عنف مع اندلاع اشتباكات بين بعض أفراد مجتمعي النوبة والمسيرية، واكتسبت طابعاً سياسياً مع انضمام أعداد متزايدة من النوبة إلى تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي (SPLM/A) في منتصف الثمانينيات. ومنذ عام 1985، قامت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم بتسليح المسيرية وغيرها من المجتمعات العربية وتنظيمهم في ميليشيات<sup>34</sup> لمهاجمة مواقع الحركة الشعبية كجزء من استراتيجية مكافحة التمرد. كما سُمح لهذه المجموعات باستخدام قواتها العسكرية لاحتلال الأراضي والموارد القيّمة بعنف ثم استغلالها.

ورغم اندلاع النزاع بين المجتمعين، لم يدعم جميع أفراد المسيرية استراتيجية مكافحة التمرد التي انتهجتها الخرطوم. ومع مرور الوقت، أدرك بعض القادة المحليين أن سبل عيشهم ورفاه مجتمعاتهم يعتمدان على إعادة ضبط العلاقات مع مجتمعات النوبة.<sup>35</sup> وقد وقّعت مجموعات من الطرفين اتفاقات محلية في منتصف تسعينيات القرن الماضي، تعهدوا فيها بوقف القتال في بعض المناطق، والسماح بحرية حركة المدنيين، وإنشاء لجنة للفصل في النزاعات بين أفراد المجتمعين.<sup>36</sup>

ورغم أن هذه الاتفاقات لم تدم طويلاً بسبب الإجراءات العدائية التي اتخذها نظام المؤتمر الوطني لتعطيلها،<sup>37</sup> فإنها أرسّت الأساس لاتفاقات لاحقة.<sup>38</sup>

<sup>32</sup> تعتمد وحدة حساسية النزاعات (Conflict Sensitivity Facility) تعريف يوهان غالتونغ للسلام بوصفه القدرة على تحويل النزاعات بتعاطف، وبدون عنف، وبأساليب إبداعية – باعتباره عملية لا تنتهي. يوهان غالتونغ، مؤسس معهد أبحاث السلام في أوسلو. حول مأسسة البحث في السلام: <https://www.qaltung-institut.de/wp-content/uploads/2014/11/Peace-Practice.pdf> Professionalizing-Peace-Practice يوفّر هذا التعريف فهماً للسلام لا باعتباره غياباً للنزاع، بل بوصفه عملية مستمرة لإدارة وتحويل النزاعات التي ستظل حاضرة دائماً بصورة أو بأخرى.

<sup>33</sup> على سبيل المثال: في عام 1968، أشرفت مؤسسة الزراعة الآلية، التي أنشئت لتمويل انتمائي من البنك الدولي، على إدخال الزراعة الآلية واسعة النطاق في هيلة، الواقعة بين النلنج والدلامي. ومن بين 200

مزرعة آلية دعمها البنك الزراعي الحكومي في منطقة هيلة، كانت أربع مزارع تعاونيات محلية، واستُجرت واحدة لمجموعة من تجار هيلة، وأربع لتجار محليين أفراد، بينما جرى تأجير البقية (191 مزرعة) لملاك غائبين من الجلابية [التجار الشماليين]، معظمهم من التجار، والمسؤولين الحكوميين، والجنرال المتقاعد من الشمال.

محمد سليمان. 1999. السودان: قارة من النزاعات – تقرير حول حالة الحرب والسلام في السودان. برن: المعهد السويسري لمؤسسة حل النزاعات.

<sup>34</sup> بدأ ذلك مع المجلس العسكري الانتقالي الذي تشكل عقب الإطاحة بنظام جعفر نميري، واستمر خلال حكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي، وتواصل لاحقاً في عهد نظام المؤتمر الوطني.

<sup>35</sup> مارك برادبري وآخرون. 2006. عمليات السلام المحلية في السودان. Rift Valley Institute، الصفحات 63–64.

<sup>36</sup> مارك برادبري وآخرون. 2006. عمليات السلام المحلية في السودان. Rift Valley Institute، الصفحة 64.

<sup>37</sup> وقد جرى التوصل إلى اتفاق مماثل ثالث لاحقاً مع أفراد من الرواوقمة، وهم مجموعة فرعية من الحوازمة، في عام 1996. انظر: محمد سليمان. 1999. السودان: قارة من النزاعات – تقرير حول حالة الحرب والسلام في السودان. برن: المعهد السويسري لمؤسسة حل النزاعات.

<sup>38</sup> للاطلاع على تعطيل هذه الاتفاقات، انظر: محمد سليمان. 1999. السودان: قارة من النزاعات – تقرير حول حالة الحرب والسلام في السودان. برن: المعهد السويسري لمؤسسة حل النزاعات. وتستند هذه المعطيات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرية مع مخبرين رئيسيين، شملت أفراداً من المجتمعات المحلية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان.

وفي عام 2011، ومع تجدد الصراع بين نظام المؤتمر الوطني وما أصبح لاحقاً الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي – شمال، رفض العديد من أفراد المسيرية دعم المجهود الحربي للنظام، وفضلوا بدلاً من ذلك الحفاظ على الترابط التجاري وسبل العيش المشتركة مع مجتمعات النوبة المجاورة. وقد أنشئت عدة أسواق بعيداً عن مناطق النزاع، ما أتاح للمجتمعات التبادل التجاري فيما بينها. كما فُتحت المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية – شمال أمام رعي ماشية المسيرية. وإضافة إلى ذلك، أنشأ قادة الطرفين، استناداً إلى الثقة التي بُنيت عبر الاتفاقات السابقة، لجاناً مشتركة لحل النزاعات سلمياً. كما اتفق الطرفان على إنشاء مسارات للهجرة الموسمية لتجنب الاحتكاك، ومناطق مخصصة لرعي الماشية. وقد أفاد ذلك العديد من أفراد المسيرية الذين فقدوا إمكانية الوصول إلى مراعي جنوب السودان بعد استقلاله في عام 2011، ووقّر حافظاً إضافياً للتعاون مع مجتمعات النوبة.

سعى نظام المؤتمر الوطني بنشاط إلى تعطيل هذه العملية عبر محاولة استقطاب المعرقلين من كلا الجانبين وإذكاء الانقسام العرقي بين المجتمعات.<sup>39</sup> غير أن القادة المجتمعيين قاوموا هذه التكتيكات، مفضلين الحفاظ على التعايش السلمي مع جيرانهم، بما أسهم في صون تحسّن التجارة وسبل العيش والأمن الغذائي لكلٍ من مجتمعات النوبة والمسيرية.<sup>40</sup>

إضافة إلى ذلك، أصبح العديد من أفراد المسيرية أكثر حذراً تجاه نظام المؤتمر الوطني، معتقدين أنه لم يف بوعوده السابقة بشأن التنمية، الأمر الذي دفع بعضهم حتى إلى الانضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي – شمال.<sup>41</sup> وقد استمرت حذر المسيرية من الخرطوم ومن استخدامهم كقوة بالوكالة في القتال إلى الصراع الحالي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، حيث ظل كثير منهم حتى الآن خارج دائرة النزاع. وبفضل تفضيلهم الحياد، استمرت علاقتهم القائمة على الاعتماد المتبادل مع جيرانهم من النوبة.<sup>42</sup>

ولم تقتصر حالة الاعتماد المتبادل التي نشأت بين مجتمعات النوبة والمسيرية على تعزيز التعايش السلمي بينهما فحسب، بل أوجدت أيضاً نموذجاً جرى استنساخه من قبل مجتمعات أخرى. وعلى وجه الخصوص، أقامت مجتمعات النوبة اتفاقات مشابهة مع مجتمعات مجاورة أخرى كانت قد دعمت نظام المؤتمر الوطني في السابق.

تُبرز المقابلات التي أُجريت لأغراض هذه الورقة أن هذه الاتفاقات صمدت لأنها تقوم على فهمٍ لمصالح وقيود المجتمعات المعنية، وتدعم سبل عيش الجميع، وتحظى بقبول واسع، وتسترشد بقواعد سلوك متفق عليها بشكل مشترك. علاوة على ذلك، تُدار هذه الاتفاقات عبر لجان تضم شخصيات مجتمعية تحظى باحترام كبير، أثبتت قدرتها على احتواء المعرقلين المحتملين، وتحظى بدعم مجتمعاتها لمحاسبة العناصر الخارجة عن الإجماع، بما في ذلك إعادة الماشية أو الأصول الأخرى المسروقة.

ومن بين العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحول العلاقات بين مجتمعات المسيرية والنوبة من حالة عداء عام إلى علاقات أكثر اعتماداً متبادلاً في الوقت الراهن، يبرز دور النساء والشباب والمجتمع المدني عموماً.

خلال الفترات الأولى من العنف، ولا سيما في تسعينيات القرن الماضي، ثم مجدداً بين عامي 2005 و2011، ظلّت النساء أهدافاً رئيسية لأطراف النزاع.<sup>43</sup> وبسبب ذلك إلى حدٍ كبير، برزت النساء كقيادات أساسية في دعم الجهود المجتمعية للحماية الاجتماعية<sup>44</sup> ومساعي بناء السلام<sup>45</sup> الموصوفة في دراسة الحالة هذه. وإلى جانب تجاربهن التي شكّلت فهمهن لأدوار الحماية وبناء السلام، لعبت النساء دوراً محورياً في المفاوضات بين المجتمعات المتنازعة، مستفيدات من الأعراف الاجتماعية السائدة التي تسمح لهن بالمرور الآمن إلى المجتمعات الأخرى، في حين يُنظر إلى الرجال فوراً باعتبارهم تهديداً عسكرياً محتملاً.<sup>46</sup>

<sup>39</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية، ومسؤولين في الحكومات المحلية، وناشطين في المجتمع المدني في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان.

<sup>40</sup> وتستند هذه الملاحظات إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان، من كلٍّ من مجتمعات النوبة والمسيرية المتأثرة.

<sup>41</sup> مجموعة الأزمات الدولية. اتساع رقعة النزاع في السودان (1): الحرب في جنوب كردفان. تقرير أفريقيا، رقم 198، 2013، الصفحات 8 و10.

<sup>42</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان، من مجتمعات النوبة والمسيرية المتأثرة على حدٍ سواء.

<sup>43</sup> المرجع نفسه.

<sup>44</sup> لوكال تو غلوبال بروكتشن. جنوب كردفان والنيل الأزرق، السودان 2010–2015: تجارب الاستجابات المحلية والعالمية لأزمات الحماية. 2015، الصفحة 9.

<sup>45</sup> وتستند هذه الملاحظات إلى مقابلات سرّية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان، من مجتمعات النوبة والمسيرية المتأثرة على حدٍ سواء.

<sup>46</sup> المرجع نفسه.

كما كان للشباب، لا سيما الذكور في سن القتال، دور في التواصل المباشر مع نظرائهم في المجتمعات الأخرى لنقل رسائل السلام، في إطار عملية أوسع للتواصل بين المجتمعات أدارتها منظمات المجتمع المدني المحلية.<sup>47</sup>

كذلك لعب المجتمع المدني المحلي دوراً مهماً في دعم تنفيذ الاتفاقات بين مجتمعات النوبة والمسييرية واستدامتها. فمنذ عام 2011 على وجه الخصوص، تولت منظمات المجتمع المدني المحلية زمام المبادرة في الدفع نحو إنشاء مثل هذه الاتفاقات، التي أصبحت أكثر طابعاً مؤسسياً مع اعتماد قواعد سلوك متفق عليها بشكل مشترك وتأسيس «لجان سلام» دائمة. ويشير مخبرون رئيسيون إلى أن قادة المجتمع المدني المحلي من النوبة، الذين شهدوا دور هذه اللجان خلال الحرب في جنوب كردفان في تسعينيات القرن الماضي، قادوا بعد عام 2011 الجهود الرامية إلى إنشاء ترتيبات سلام محلية مماثلة قائمة على الاعتماد المتبادل.<sup>48</sup> وقد وجدوا تجاوباً قوياً داخل مجتمع المسييرية، الذي لم يكن راغباً في الانخراط في النزاع وكان يبحث عن سبل لتعزيز أنشطته المعيشية. وأسهمت النجاحات المبكرة في خلق زخم تُرجم إلى مزيد من الاتفاقات بين مجتمعات مختلفة. وفي بعض الحالات، لعبت منظمات دولية دوراً هادئاً في دعم هذه المبادرات عبر توفير تمويل أولي ونقل الدروس المستفادة من مبادرات ناجحة أخرى.

وقد صمد معظم هذه الاتفاقات التي أبرمت بعد عام 2011 لعدة سنوات أو أكثر. وعلاوة على ذلك، منذ عام 2019، لجأت مجتمعات أخرى في غرب وشمال وجنوب كردفان إلى هذه المنظمات لطلب الدعم في إنشاء اتفاقات تعاون جديدة، وقد جرى إرساء عدد منها رسمياً. وتمكنت هذه المنظمات من دعم عمليات محلية قادها المجتمع، أسفرت عن التشارك في صياغة آليات متفق عليها تعزز الاعتماد المتبادل والتعايش السلمي. وإلى جانب معرفتها العميقة بالسياق المحلي، تُنظر إلى هذه الجهات من قبل المجتمعات المحلية باعتبارها أكثر حياداً من الفاعلين الحكوميين، ومع نجاحاتها السابقة باتت تُعد أكثر شرعية وقدرة على معالجة النزاعات والمظالم المتجذرة.

## دراسة الحالة 2: المساعدة الذاتية الحضرية من خلال تقاسم الغذاء وسبل العيش خلال فترات الأزمات الحادة<sup>49</sup>

أدى الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى نزوح ما لا يقل عن 3.5 مليون شخص من ولاية الخرطوم، حيث استقر أكثر من 100 ألف منهم في ولاية الجزيرة، وتوجّه كثيرون إلى مدينة ود مدني.<sup>50</sup> وفي حين كانت الحروب السابقة في السودان تُخاض في الغالب في المناطق الريفية، فقد أدى هذا النزوح إلى تعرض المجتمعات الحضرية للنزوح لأول مرة. وبما أن كثيراً من النازحين لجأوا أيضاً إلى المدن، فقد نشأت حاجة متزايدة للاستجابة الإنسانية في المراكز الحضرية. وفي هذه السياقات أيضاً، أسهمت علاقات الاعتماد المتبادل في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتعزيزه، والحد من الهشاشة الإنسانية.

وبينما ساعدت الروابط الاجتماعية الوثيقة عموماً بين النازحين من الخرطوم وسكان ود مدني في تسهيل بناء العلاقات، كانت التوترات أمراً لا مفر منه، لا سيما مع ازدياد الضغط على السكن والأسواق، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع كافة، بما في ذلك الغذاء.<sup>51</sup> ورغم هذه التوترات، وجد أفراد المجموعات والمجتمعات المختلفة سبباً للتعاون. فعلى سبيل المثال، جلب بعض التجار القادمين من الخرطوم كميات كبيرة من السلع لبيعها في الأسواق المحلية، مما زاد من المعروض وأسهم في إبقاء الأسعار أقل مما كانت ستكون عليه لولا ذلك. كما وجد آخرون طرقاً لتسخير مهاراتهم المهنية بما يخدم الجميع. وعلى سبيل المثال، أنشأت مجموعة من الناشطين المحليين والكوادر الطبية القادمين من الخرطوم حملة لجمع التبرعات لإعادة تأهيل مركز صحي متخصص في أمراض الكلى. وبعد إعادة تأهيله، تولّى الأطباء من الخرطوم تشغيل المركز.

<sup>47</sup> المرجع نفسه.

<sup>48</sup> المرجع نفسه.

<sup>49</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرية مع مخبرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية وناشطين في المجتمع المدني في ولايات الخرطوم والجزيرة وبنار والبحر الأحمر والشمالية، وقد أسهمت هذه المعطيات في إعداد هذا القسم.

<sup>50</sup> المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مصفوفة تتبع النزوح - السودان: النظرة الشهرية العامة للنزوح (06)، فبراير 2024.

<sup>51</sup> فيما يتعلق بالأسواق، انظر: مبادرة REACH للرصد المشترك للأسواق في السودان، أكتوبر 2023، التي خلصت إلى تسجيل زيادة تجاوزت 60٪ في أسعار السلع الأساسية منذ أبريل 2023 في السوق الرئيسي بمدينة ود مدني. [https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/a5644ebc/SDN\\_JMMI\\_Factsheet\\_Oct23.pdf](https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/a5644ebc/SDN_JMMI_Factsheet_Oct23.pdf)

وعقب اندلاع الصراع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، بدأ ناشطو المجتمع المدني المحلي في تشغيل مراكز للمساعدة المتبادلة عُرفت باسم غرف الاستجابة الطارئة (ERRS)، للمساهمة في تلبية احتياجات المتضررين من النزاع. وفي ود مدني، أنشأت هذه الغرف مطابخ مركزية لدعم النازحين والسكان المحليين الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي. وتم توفير المواد الغذائية عبر مزيج من تبرعات الأفراد المحليين والأموال التي جمعتها الجاليات في المهجر. وعندما جرى شراء الغذاء من السوق المحلي، حرص المتطوعون على خلق فرص لتقاسم الوجبات بين السكان المحليين والنازحين، بما عزز التفاعل الاجتماعي حول مشاركة الطعام. وإلى جانب توفير مساحة للقاء والتشارك، أسهمت المطابخ المركزية في تخفيف التوترات بين المجتمعات المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الغذاء. كما نظّم متطوعو غرف الاستجابة الطارئة فعاليات ثقافية جمعت بين تجارب مختلف الفئات، ما وفر بدوره وسيلة للتبادل والتعلم وساعد على تقليل التوترات.

وجرت هذه الجهود في سياق اتسم بالرؤية الرسمية والتعبئة العسكرية في ولاية الجزيرة، ما أدى إلى حملات قمع حكومية وأمنية استهدفت غرف الاستجابة الطارئة وغيرها من ناشطي المجتمع المدني. وسعت شخصيات سياسية إلى شيطنة جماعة للمنحدرين من غرب السودان عبر تصويرهم بوصفهم داعمين لقوات الدعم السريع، وقررت إجراءات قمعية على سبيل عيشهم من خلال ما عُرف بـ«قانون الوجوه الجديدة»، الذي اتهم أفراداً بالانتماء إلى خلايا نائمة لقوات الدعم السريع استناداً فقط إلى ملامحهم أو انتماءاتهم السياسية. (وفي المقابل، استهدفت قوات الدعم السريع أيضاً أفراداً بناءً على مزاعم ارتباطهم بنظام المؤتمر الوطني أو القوات المسلحة). وفي حالات أخرى، سعت الاستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات العامة التابعان للقوات المسلحة إلى استمالة عمل غرف الاستجابة الطارئة، باعتبارها تهديداً محتملاً لشرعيتها السياسية، وفي الوقت ذاته وسيلة محتملة للتأثير في الرأي العام لصالحهما. وبعد الحملة العسكرية الناجحة لقوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة في ديسمبر 2023، استهدف جنودها بشكل مباشر العديد من القائمين على غرف الاستجابة الطارئة. وقد دفع ذلك كثيراً من المتطوعين والناشطين في المجتمع المدني إلى الفرار إلى ولايات مجاورة، إلى جانب أعداد كبيرة من السكان. وأسهم ذلك في تعطيل جزء كبير من العمل المحلي الهادف إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والحفاظ على علاقات الاعتماد المتبادل ورعايتها.

ومع ذلك، أظهرت جهود متطوعي غرف الاستجابة الطارئة وغيرهم من ناشطي المجتمع المدني أنه حتى في أوقات الأزمات الحادة، توجد فرص حقيقية لدعم المجتمعات المحتاجة من خلال فهم الكيفية التي يمكن بها للتعاون والاعتماد المتبادل أن يسهما في تقليل الاحتياجات الإنسانية والحفاظ على النسيج الاجتماعي.

## 5. الخاتمة

تُسلط هذه الورقة الضوء على الدور الحيوي للعلاقات المتبادلة – من خلال التعاون والاعتماد المتبادل – في دعم التعايش والصمود بين الأفراد والمجتمعات، سواء من خلال العلاقات التاريخية أو من خلال أشكال جديدة مثل شبكات المساعدة الذاتية. وكما أظهرت دراسات الحالة، فقد اختارت العديد من المجتمعات، في مواجهة النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية الحادة، الحفاظ على علاقات التعاون والاعتماد المتبادل أو حتى تقويتها، إما كاستجابة للضغوط أو كاستراتيجية واعية للبقاء.

ورغم أن هذه الجهود واجهت انتكاسات، كما هو الحال في ولاية الجزيرة بعد سيطرة قوات الدعم السريع، فإنها تُظهر أن المبادرات المحلية التي تقوم على التعاون والدعم المتبادل يمكن أن تشكل أساساً متيناً للاستجابة الإنسانية. وتعكس العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن الغذائي أهمية بالغة لدور الفاعلين الدوليين في دعم هذه الجهود المحلية. وفيما يلي بعض التوصيات التي تهدف إلى مساعدة الفاعلين الإنسانيين على فهم وتكامل ودعم هذه الشبكات في إطار استجابتهم الحساسة للنزاعات.

**I. تعزيز فهم السياقات المحلية، بما يشمل تنوع الأدوار والخبرات داخل المجتمعات، ودور العلاقة المتبادلة في استراتيجيات الصمود.**

على الجهات الفاعلة في مجال المساعدات:

- تطوير فهم دقيق للسياقات المحلية، خاصةً العلاقات بين وداخل المجتمعات، عند تصميم وتنفيذ التدخلات.
- اعتماد تحليل للنزاع يركز على استراتيجيات المجتمعات، والجهات الفاعلة، وفرص الانخراط، أو دمج هذا في عمليات تحليل السياق أو الأسواق.
- تجاوز الهياكل "المرئية" للمجتمع عبر بناء علاقات مع أنظمة أوسع تُشكل أساس العلاقة المتبادلة، مثل التجار، ومجتمعات الأعمال، وشبكات الدعم الذاتي.
- احترام الممارسات التقليدية ودمجها في تحليل السياق وتصميم البرامج وتمكين عمليات اتخاذ القرار المحلي.
- تشجيع الجهات المانحة لشركائها على الاستثمار في فهم استراتيجيات الاعتماد المتبادل ودمجها في البرامج.

ينبغي أن تكون تحليلات وتدخلات الجهات الفاعلة الخارجية حساسة للاستجابات المحلية الجارية، بما يشمل شبكات المساعدة الذاتية والعلاقات المتبادلة التي تلعب دورًا محوريًا في الاستجابة الإنسانية، وضمان إشراك الفاعلين المحليين في اتخاذ قرارات إيصال المساعدات. ومع تحول الدعم نحو استجابات أكثر محلية، تزداد الحاجة إلى تمكين الفاعلين المحليين، وتعزيز نُظم الدعم الذاتي، وزيادة الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية المتعددة الأوجه والقطاعات،<sup>52</sup> خاصة مع ما سببه النزاع من أزمة غذاء كارثية يُحتمل أن تؤدي إلى مجاعة في أجزاء واسعة من البلاد.<sup>53</sup>

كما يجب فهم تعقيدات التنوع المجتمعي الداخلي، والاعتراف بأن المجتمعات ليست كيانات متجانسة، وقد تكون بعض المجموعات (كالنساء والشباب) مهمشة ضمن الديناميكيات القائمة. وفي ظل خطر تصاعد الاستقطاب، يجب تحديث تحليل السياق بانتظام، وتحديد المخاطر المتعلقة بانطباعات الانحياز السياسي في توزيع المساعدات.

**II. تعديل تصميم البرامج لضمان أن تكون المساعدات الإنسانية ودعم سبل العيش متسقة مع حساسية النزاعات، ولا تُهدم العلاقات المتبادلة القائمة، بل تُعززها.**

يجب أن تهدف الجهات الإنسانية إلى تقديم دعم يُكمل ويُعزز العلاقات المتبادلة، مثل:

- دمج التحليل السياقي المتجدد ضمن آليات الحوكمة والعلاقات المجتمعية، لتصميم برامج مرنة وقابلة للتكيف.
- إنشاء آليات متابعة ومساءلة تُشرك المجتمع في رصد العمليات، وتعزز الشفافية وبناء المهارات، وتتيح للناس التعبير عن الآثار الجانبية غير المقصودة واقتراح سبل لتعزيز العلاقات.
- العمل مع شبكات المساعدة الذاتية والجهات المحلية لدعم العلاقة المتبادلة، من خلال توفير الدعم المادي المناسب، أو تمويل اللقاءات المنتظمة، أو إتاحة الوصول للدعم الفني.
- دمج المساعدات مع أنشطة تُعزز اللقاء المجتمعي وحفظ السلام،<sup>54</sup> مثل الفعاليات الثقافية وآليات تسوية النزاعات.
- إدخال مزيد من المرونة في آليات تنفيذ البرامج، مثل المرونة في الميزانيات، أو تجاوز خطط العمل الجامدة، أو الاعتراف بالمساهمات الجزئية بدلاً من ربط النتائج فقط بأنشطة المشروع.<sup>55</sup>

<sup>52</sup> انظر على سبيل المثال: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، سياسة التوطين: <https://www.usaid.gov/localization>، معهد كلينغدنيل، 2024. من الكارثة إلى المجاعة، الصفحات 13-15.

<sup>54</sup> جوشوا كريس، خلود خير، و مكايي. السودان يفضو جوعاً، The New York Review of Books، 23 يونيو 2024.

<sup>55</sup> لوكال تو غلوبال بروتكشن. جنوب كردفان والنيل الأزرق، السودان 2010-2015: تجارب الاستجابات المحلية والعالمية لأزمات الحماية، 2015، الصفحات 17-18. وحدة حساسية النزاعات (CSF). فهم تفاعل المساعدات مع السلام، 2023. <https://csf-sudan.org/understanding-aids-interaction-with-peace/>

- يجب على الجهات المانحة التأكد من أن الحوافز لا تهدم الآثار الإيجابية طويلة الأجل للعمل مع استراتيجيات الاعتماد المجتمعي، من خلال شراكات طويلة الأجل تُمكن من رصد تطور العلاقات وتحولاتها، وخاصة عبر دعم الفاعلين المحليين.

كما أظهرت دراسات الحالة، فإن الفوائد الاجتماعية المعززة الناتجة عن العلاقة المتبادلة، بالإضافة إلى المنافع المادية المشتركة، لا تُعدُّ ضرورية فقط لتحقيق السلام، بل تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في تمكين استجابة إنسانية أكثر فاعلية.

يمكن أن يظهر ذلك من خلال الحفاظ على قنوات الحوار وتعزيزها – وهي ضرورية للوصول الإنساني<sup>56</sup> – وضمان فهم أعمق للاحتياجات ولأبعادها متعددة القطاعات، وتحديث الفهم السياقي وتدقيقه، واستباق السيناريوهات والاحتمالات الإنسانية المحتملة بناءً على الخبرات السابقة، وتوفير أرضية للتعافي السريع بعد انتهاء النزاع.<sup>57</sup>

يلعب أسلوب تخطيط وتقديم المساعدات الإنسانية دورًا حاسمًا في دعم صمود واستدامة نُظم العلاقة المتبادلة، وشبكات المساعدة الذاتية، والمنظمات والآليات المحلية. ويجب على الفاعلين في مجال المساعدات أن يُدركوا هذه الحقيقة، ويتأكدوا من أن المكاسب قصيرة الأجل (مثل الاستجابة المحدودة الفورية) لا تهدم التعاون المحلي والهيكل التي قد تكون أساسية لاستجابة مستدامة طويلة الأمد. ويكتسب هذا أهمية خاصة في ظل التوقعات بتدهور الأمن الغذائي العام المقبل، ما لم يتم اعتماد نهج طويل الأجل في الاستجابة لخطر المجاعة يضمن دعم نظم الإنتاج الغذائي المحلي (بدلاً من التركيز فقط على الأنظمة المركزية الضخمة) وسبل العيش.

إن آليات التعاون والاعتماد المتبادل القائمة قد تكون هشّة، ويجب أن تسعى مشاريع المساعدات إلى استكمال الجهود الجارية بدلاً من استبدالها أو خلق توترات جديدة. وينطبق ذلك خصوصًا على سبل كسب العيش، إذ إن معظم العلاقات المتبادلة – لا سيما في المناطق الريفية – تستند إلى أنشطة معيشية متكاملة.<sup>58</sup> وفي حين تشتد الحاجة إلى دعم سبل العيش والأسواق في السياق الحالي بعد أن دمرهما الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع،<sup>59</sup> ينبغي تقديم هذا الدعم بطريقة تُكمل علاقات الاعتماد المتبادل القائمة، بما يزيد من احتمالية أن تكون هذه التدخلات حساسة للنزاع.<sup>60</sup>

### III. تعزيز هياكل وثقافة التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المساعدات على المستوى دون الوطني، مع إتاحة المساحات أمام منظمات المجتمع المدني السوداني وبناء السلام المحليين لتبادل وجهات النظر والمساهمة في استجابات إنسانية أكثر فاعلية واستدامة.

إلى جانب توفير المساعدات المنفذة للحياة، يجب على الجهات الإنسانية الاعتراف بقيمة العلاقة المتبادلة والعلاقات الاجتماعية المستدامة في التصدي لمخاطر التفكك المتزايدة في السودان، ودعم الالتزام المستمر بالتعايش والجهود المحلية للحفاظ على العلاقات السلمية وتعزيزها.

وفي ظل تراجع ميزانيات بناء السلام، واستمرار الحرب الأهلية، والضغط الإنسانية، تصبح الحاجة أكثر إلحاحًا لأن تسعى الجهات الدولية بشكل استباقي إلى دمج وجهات نظر تساعد على تحديد فرص تصميم برامج مندمجة وشاملة. وتشمل المقاربات الممكنة ما يلي:

<sup>56</sup> وتستند هذه النتائج إلى ملاحظات الباحثين وإلى مقابلات سرّية مع مخرين رئيسيين، شملت قيادات مجتمعية وناشطين في المجتمع المدني في جنوب كردفان، الذين أفادوا بأن اتفاقات السلام المحلية بين مجتمعات النوبة والمسيحية، سواء في تسعينيات القرن الماضي أو في الفترة التي تلت عام 2011، أسهمت في خفض مستويات انعدام الأمن، بما أتاح لجهات العمل الإنساني وصولاً أكبر إلى المجتمعات المتأثرة.

<sup>57</sup> شبكة (Shabaka) تمكين الاستجابات المحلية: دعوة لتمويل المساعدة المتبادلة، والتوطين، والاستجابات التي يقودها الناجون والمجتمعات (SCLR) في السودان وخارجه. 2024، الصفحة 7.

<sup>58</sup> كمثال من دارفور، انظر:

خدمة الإغاثة الكاثوليكية (Catholic Relief Service) دمج التماسك الاجتماعي في السودان: دراسة حالة رقم 4. 2021. <https://www.fsnnetwork.org/sites/default/files/2022-06/Integrating-Social-Cohesion-Sudan.pdf>

<sup>59</sup> REACH النزاع في السودان: تصاعد العنف، انهيار الأنظمة، وتزايد الاحتياجات الإنسانية. يناير 2024.

[https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/4f84804d/SDN-Advocacy-Update\\_January2024.pdf](https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/4f84804d/SDN-Advocacy-Update_January2024.pdf)

<sup>60</sup> تعني حساسية النزاع قدرة المنظمة على: فهم السياق الذي تعمل فيه، وفهم التفاعل بين المشاريع وهذا السياق (أو السياقات)، ثم التصرف بناءً على هذا الفهم، بهدف تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد وتعظيم الآثار الإيجابية.

انظر: اتحاد حساسية النزاع، الدليل الإرشادي لحساسية النزاع، 2012، الصفحة 2.

وانظر أيضاً: وحدة حساسية النزاعات (CSF). حساسية النزاع في أوقات الأزمات، يونيو 2023. <https://csf-sudan.org/conflict-sensitivity-during-times-of-crisis/>

- ينبغي على الجهات المانحة تشجيع شركائها على تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى دون الوطني، بما يشمل التأكد من تخصيص موارد كافية للأدوار المعنية بالتنسيق والتواصل والمشاركة المجتمعية، وضمان مرونة الأنشطة لتستجيب للتغذية الراجعة.
- ينبغي على الجهات المانحة والجهات المنفذة تعزيز تمثيلها ضمن المنصات والهيكل التي تُيسر التعاون الأكثر تنسيقاً وتشمل الفاعلين المحليين، أو دعم إنشاء مثل هذه المنصات في حال عدم وجودها.
- تمويل برامج طويلة الأجل تساعد على تعزيز العلاقات الاقتصادية وبناء الثقة بين وكالات المساعدات والمجتمعات السودانية، بدلاً من المشاريع القصيرة الأجل ذات القدرة المحدودة على التنسيق أو التحفيز على التعاون مع الجهات المحلية أو مع بعضها البعض.
- إدماج العلاقة المتبادلة والعلاقات الاجتماعية في استراتيجيات الاستدامة وخطط الخروج، لتعزيز استدامة التدخلات وقدرتها على الصمود أمام النزاع على المدى الطويل.

ستزداد أهمية هذه العلاقات والتحليلات في ظل استمرار النزاع بين الجيش والدعم السريع، وازدياد خطر تمدد آثاره إلى نزاعات محلية أخرى. ويمكن أن يؤدي دعم بناء السلام المحلي وتعزيز الاعتماد المتبادل المستمر دوراً حاسماً في الحد من الهشاشة، وتقليل حدة الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات والضغوط.

وفي هذا السياق، ينبغي على الجهات الإنسانية، ضمن ولايتها، الامتناع عن إضعاف هذه العلاقات، ودعم ودمج المقاربات التي تُمكنها. وكما ذُكرت الفوائد التي تحققها العلاقة المتبادلة للاستجابة الإنسانية، كذلك ينبغي أن يُنظر إلى دعم التعايش وبناء السلام بوصفه محوراً مباشراً من محاور التدخل. سيساعد ذلك الأفراد والمجموعات والمجتمعات على مقاومة الانزلاق نحو الحرب الأهلية من خلال دعم مسارات بديلة للنزاع العنيف، وتعزيز قدرتهم على استباق الضغوط الخارجية، والتصدي للتهديدات، وتمهيد الطريق نحو السلام والمصالحة في السودان.



حقوق التصوير: ساري عمر